

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

The Syrian refugees and the way forward

Elasrag, Hussein

November 2015

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/68627/>

MPRA Paper No. 68627, posted 02 Jan 2016 11:10 UTC

مأساة اللاجئين السوريين

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى، مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

منزل (للمراسلة): ميت راضى ١٣٨٢٦- بنها- القليوبية- مصر

عمل: القاهرة- امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية- مبنى وزارة التجارة والصناعة- البرج الخامس-

الدور الرابع- حجرة رقم ٩

(٠٠٢٠١١١٦١٣٣٧٦٦) Mobile

E.Mail:elasrag@gmail.com

مقدمة

أطفت الأزمة السورية شمعتها الخامسة، منذرة بعام جديد لا يختلف عما مضى إلا بالمزيد من الشتات واللجوء، أزمة يجبي ذكرها اللاجئين السوريون في العالم للعام الخامس على التوالي وسط آمال بالية بالعودة إلى بلادهم، ولا جديد يلوح في الأفق سوى الأسوأ.

ولا مبالغة في القول بأن الأزمة السورية تمثل أكبر تحد سياسي وإنساني وإنمائي في زماننا الحاضر. فقد حصدت العديد من الأرواح، وتسببت في دمار واسع، وأجبرت أعداداً هائلة على النزوح، وأعدت عجلة التقدم على سبيل التنمية إلى الوراء، وهددت أجيالاً في سوريا والبلدان المجاورة لها. كما أنها تحدت المجتمع الدولي أيضاً تحدياً يحمله على أن يحذو في استجابته الجماعية حذواً مختلفاً في التفكير والعمل.

ويظهر الواقع العالميّ تبايناً في سلوك الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وكان ذلك على المستويين الدولي والشعبيّ. ويُمكن التمييز بين سلوكين واضحين للشعوب: فشعوب بعض الدول الأوروبية أظهرت فهماً دقيقاً ووعياً عميقاً فرحبت باللاجئين؛ بل منهم من خرج بمظاهرات يُطالب حكوماته بضرورة حُسن استقبال اللاجئين. وبعض الشعوب لم تفعل ذلك؛ بل منهم من تملّلت وشعروا بثقل اللاجئين؛ فطالبوا بترحيلهم، ومنهم من استغل حاجتهم الماديّة ببخسهم أجور عملهم، أو باستخدامهم كخدم في البيوت، ومنهم من روج للزواج من بناتهم بأجنس المهور.

أما على مستوى الدول، فيمكن التمييز بين نوعين من الدول:

- دول ذات اقتصاد ضعيف هزيل يتعيش على المنح والمساعدات الخارجية؛ فتراه مُترشحاً غير قويم كأغلب الدول العربية وبعض دول أوروبا الشرقية؛ حيث عارضت هذه الدول دخول اللاجئين، أو عرقلت دخولهم بشكل أو بآخر؛ بل وحاول بعضها إبعادهم. وسمح بعضها لهم بالعمل ومنع بعضها ذلك.

- دول ذات اقتصاد قويّ متين؛ كتركيا وألمانيا، سمحت قوّة اقتصادها ومساحة أراضيها المترامية والشاسعة باستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين؛ بل والسماح للكثيرين منهم بالعمل - ولو بأجور منخفضة أحياناً - بينما تُخطط دول قوية أخرى؛ كبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لاستقبال عشرة آلاف لاجئ فقط لكلٍ منهما على استحياء.

إنَّ النوعينِ كليهما قد تضرَّرَ واستفادَ مِنَ اللاجئينِ في آنٍ واحدٍ؛ فأغلبُ اللاجئينِ استجمَعَ ما يملكُهُ من مُدَّخراتٍ وذهب بها إلى بلادِ اللجوءِ؛ فمنهُم مَن باع بيته، ومنهُم مَن باع أثاثه، ومنهُم مَن فرَّ هارباً دونما شيءٍ معه؛ فأخذوا ما خفَّ حَمَله وغلا ثمنه - من ذهبٍ ونقودٍ أجنبيةٍ- فأنفقوها على رحلاتهم سفراً وإقامةً وطعاماً وانتقالاً؛ فأحدثوا في اقتصادِ بلدانِ الممَرِّ وبلدانِ اللجوءِ طلباً على سلعها وخدماتها فنشطوا الطلبَ الكُلِّيَّ فيها. وتميَّزَ النوعُ الثاني من تلك الدولِ بتحقيقِ استفادةٍ أكبرَ من النوعِ الأوَّلِ- رغمَ الضُّغوطِ الاجتماعيةِ التي سبَّبتها أعدادُ اللاجئينِ-؛ فاقتصادُها وبنيتها التحتيةُ لديها القدرةُ على ذلك.

بروز قضية اللاجئين السوريين

ففي الخامس عشر من مارس/آذار عام ٢٠١١ اندلعت اولى شرارات حرب مدمرة أدت بحسب ما تؤكدُه المنظمات الدولية الى مقتل ما لا يقل عن ٢٢٠ ألف شخص ونزوح حوالي ١٢ مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ ٢٢,٨٥ مليون نسمة، وأُجبرتهم على الرحيل عن بيوتهم، فيما لجأ حوالي ٤ ملايين آخرين إلى بلدان أخرى طلباً للملاذ فيها. ومن بين هؤلاء يقيم ٣,٨ مليون لاجئاً او ٩٥ % منهم في خمسة بلدان فقط هي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر.

وتؤكد كل المؤشرات إن التكاليف البشرية للأزمة السورية ستواصل نموها، مع استمرار نزوح السكان وزيادة جوانب الضعف، واحتمال وصول ما يزيد عن مليون سوري إضافي إلى البلدان المضيفة الخمسة بحلول نهاية ٢٠١٥ ، مما يرفع إجمالي عدد اللاجئين في الدول المجاورة إلى حوالي أربعة ملايين ونصف ، أكثر من نصف هؤلاء اللاجئين من الأطفال.

سوريا.. أزمة مفتوحة الأرقام

- أكثر من 220.000 قتيل
- نحو 10 ملايين لارح، داخل سوريا وخارجها
- أكثر من 200 مليار دولار قيمة الخسائر المادية والاقتصادية
- عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية بلغ 12.2 مليون شخص
- انخفاض عدد السكان بنسبة 15% غير من الجغرافيا البشرية
- انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة بـ 20 سنة
- الاقتصاد السوري فقد 202.6 مليار دولار
- أصبح يعيش 4 من بين 5 سوريين تحت خط الفقر الوطني
- البطالة تصل إلى 58%
- 30% غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية
- قرابة 50% من أطفال المدارس حرّموا من التعليم

خمس سنوات عجاف قضاها السوريون في مخيمات اللجوء وما زال حلها في علم الغيب. و ما برحت أطراف النزاع ترتكب خروقات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بينما يرحل السكان المدنيون تحت وطأة العنف بالدرجة الأولى.

وقد شهدت هذه السنوات بروز قضية اللاجئين السوريين فهم يشكّلون الآن أكبر مجموعة لاجئة في العالم، فقد زادت أعدادهم مما فرض تحديا خطيرا علي كل الأطراف المعنية سواء كانت بلدانا مستقبلية أو حتي منظمات دولية معنية بالتعامل مع القضية. وهناك ثلاثة أنماط من السياسات للتعامل مع مشكلة اللاجئين وهي الدمج المحلي في المجتمع المضيف والتوطين في بلد ثالث والترحيل للبلد الأم.

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام ١٩٥١ اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت مثل الحروب أو الكوارث أو اضطرابات أو بسبب تعرضه لخوف ما يعرضه للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه الي فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية ولا يستطيع هو أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده. أو هو كل شخص لا يمتلك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته ولا يستطيع أولا العودة إليها. وحددت الاتفاقية شروطا معينة لمن يدخل ضمن تعريف اللاجئ، وهي الإقامة أو الوجود الفعلي خارج حدود بلد المنشأ ، وجود خوف حقيقي له ما يبرره من الاضطهاد في دولة المنشأ بسبب العرق أو الانتماء القومي، وعدم إمكانية العودة إلي الوطن أو انعدام الرغبة في العودة الي الوطن لدي الشخص المعني وبالتالي لا تنطبق كلمة لاجئ علي من لم تتوفر فيه هذه الشروط. ومع تفاقم مشكلة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم جاء بروتوكول ١٩٦٧ بهدف إزالة الحدود الزمنية والجغرافية التي حددتها اتفاقية ١٩٥١ في تحديدها لمن يستحق طلب اللجوء ومن يقع علي كاهل

مفوضية اللاجئين الاهتمام بهم، ويوجد حتى الآن ١٤١ دولة موقعة علي الاتفاقية والبروتوكول بالإضافة الي ٤ دول موقعة علي الاتفاقية فقط و٣ دول علي البروتوكول فقط.

وتأتي تركيا في مقدمة الدول المستضيفة للاجئين السوريين من حيث المخيمات، كما أنه لا يتواجد مخيم رسمي ببلدان نتيجة السياسة هناك. ويتم إدارة المخيمات في الأردن من خلال الدعم المقدم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول مجلس التعاون. كما تقوم حكومة إقليم كردستان العراق بإدارة المخيمات عن طريق الدعم المقدم من المفوضية ومؤسسات المجتمع المدني. وسمحت العراق للاجئين بالعمل خارج المخيم على عكس الأردن التي لا تسمح بذلك بتاتاً.

ويعاني اللاجئون السوريون من أوضاع إنسانية صعبة، ويعيشون في مخيمات مزدحمة ولدى المجتمعات المضيفة. ويلعب عامل الجغرافيا دورا هاما في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة إليها. فبينما يتدفق اعداد كبيرة من المهجرات النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه الي تركيا والعراق، نجد ان جزء كبير من المهجرات المتدفقة علي الاردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية. وبالتالي فان العامل الامني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة.

التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين

وبحسب بيانات الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، كانت **مصر** وحتى أواخر عام ٢٠١٤، تستضيف حوالي ١٤٠ ألف سوري وبمبادرة منها تشكر عليها، التزمت الحكومة المصرية بتمكين اللاجئين السوريين من الانتفاع بالخدمات الصحية والتعليمية العامة؛ لكن الفصول الدراسية المزدحمة، ورسوم التسجيل وتكاليف الرعاية الصحية الثانوية ليست سوى بعض العقبات التي تحول دون استفادة الكثير من السوريين من هذه الخدمات. وتكافح الوزارات والهيئات الحكومية لزيادة إمكانية حصول اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج القاهرة والاسكندرية على الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية وخدمات حماية الأطفال.

وعلى الرغم من أن تدفق اللاجئين كان صغيراً مقارنة بأعداد اللاجئين في البلدان الأخرى، فإن اللاجئين في مصر مركزون في الأغلب في عدد من المجتمعات المحلية الواقعة في مناطق حضرية كثيفة السكان، وتحديدًا في أماكن كانت تشهد بالفعل ضغطاً على البنية التحتية المحلية وأسواق العمل والخدمات العامة. والحقيقة أن الطلب المتزايد بشدة على الخدمات الأساسية أثقل بالفعل العبء على الأنظمة المحلية والوطنية مما يهدد المكاسب الإنمائية. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قدمت للاجئين السوريين الخدمات الصحية والتعليمية بالجمان مثلهم مثل المواطنين المصريين، فإنها لم تضع بعد خطة استجابة وطنية لقضية اللاجئين.

وتحتاج مصر إلى مساندة خاصة لقطاع سبل كسب العيش، إذ يعيش نحو ٢٦,٣ في المائة من السكان المصريين تحت خط الفقر الوطني، كما يبلغ معدل البطالة ١٣,٤ في المائة. في ظل استطالة أمد الصراع السوري، سيواجه نحو ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية اللاجئة - التي تعتمد في أغلب الأحوال على مدخرات الماضي والموجودات والقروض - تدريجياً عجزات خطيرة في الدخل، ويمكن أن يتعرض اللاجئون السوريون والمجتمعات المحلية المصرية المضيفة لخطر الانزلاق إلى هوة الفقر في السنوات المقبلة. الأمر المثير للقلق بوجه خاص هو حقيقة أن كثيراً من الشباب غير الملتحقين بالتعليم عُرضة للاشتغال بوظائف قليلة الأجر وغير مستقرة وربما خطيرة لا تتيح إلا أملاً قليلاً في الإفلات من براثن الفقر، هذا إن استطاعوا الحصول على فرصة عمل أصلاً. والحقيقة أن البطالة بين الشباب تصل إلى ٧٧ في المائة. كما يمثل الافتقار إلى التعليم والمهارات والشبكات والتمكين أيضاً تحدياً كبيراً يمنع شباب اللاجئين والمصريين، ولا سيما النساء والفتيات، من الحصول على وظائف آمنة ومستقرة ومن اتقاء العنف والإساءة والاستغلال.

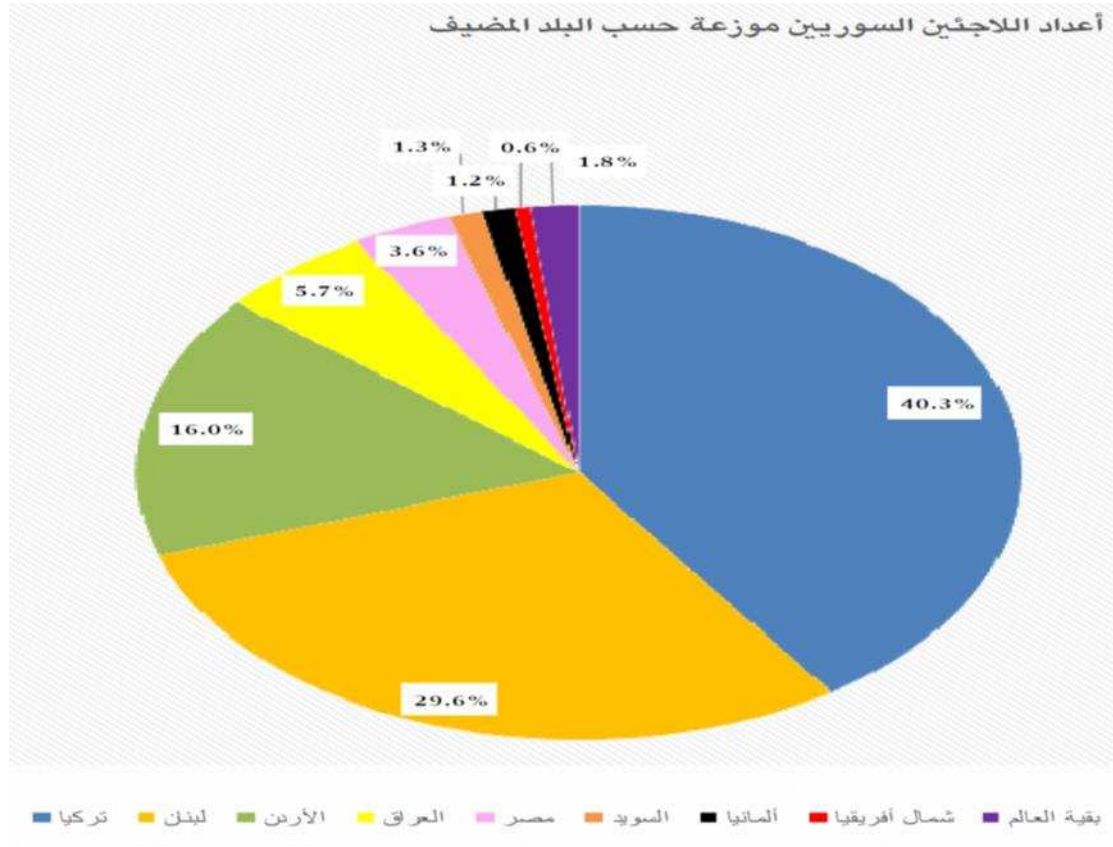
ويكافح العراق لتلبية حاجات أكثر من ٢,١ مليون نازح داخلياً و ٢٢٠ ألف لاجئ سوري. ويستضيف إقليم كردستان العراق معظم هؤلاء اللاجئين ونحو نصف النازحين داخلياً، مما يشكل زيادة بنسبة ١٠ في المائة في عدد سكانه. ومن بين هؤلاء اللاجئين والنازحين، نحو ٦٤ في المائة نساء وأطفالاً لديهم حاجات معينة إلى الحماية، و ٢٢ في المائة شباباً ذكوراً يكافحون للحصول على فرص التعليم أو العمل. وينطوي هذا المزيج على المزيد من المنافسة على الاسكان وفرص العمل والخدمات.

وقد أدى هذا إلى زيادة العبء الثقيل الواقع على قطاعات الحماية والمأوى وسبل كسب العيش. تواجه الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية تحديات غير مسبقة في التقديم المنصف للخدمات والتلبية الفعالة للطلب الهائل والمفاجئ. ويتسبب التنافس في أسواق العمل في عداوة وتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في كردستان. وصار ازدياد حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أولوية في مجال الحماية.

والأردن تستضيف ٦٢٠ ألف لاجئ من سوريا أي ما يعادل نحو ١٠ في المائة من عدد سكانها، منهم ما يقدر ب ٧٠ ألف طفل ليس لديهم إمكانية الحصول على تعليم. واستوجب الضغط المتنامي على الخدمات العامة الضرورية زيادة كبيرة في الإنفاق العام، وهو ما اضطر الحكومة إلى السعي إلى تمويله من خلال المنح الخارجية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد اللاجئين النازحين من سوريا في الأردن إلى نحو ٧٠٠ ألف بنهاية ٢٠١٥.

واستقبال لبنان - وهو بلد بلغ عدد سكانه قبل الأزمة نحو ٤ ملايين نسمة - أكثر من ١,٢ مليون لاجئ مسجل من سوريا بين عام ٢٠١١ ونهاية عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من سجل لبنان الحديث الحافل بالصراعات السياسية والعسكرية، والضغط على البنية التحتية، فإنه أبقى على حدوده مفتوحة، وهو البلد الذي يستضيف أعلى نسبة في العالم من حيث عدد اللاجئين إلى عدد السكان. وأرهقت هذه العوامل صمود البلد وتعافيه من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأثقلت على إنفاقه العام وتضاعفت البطالة مرتين. ومن المتوقع أن يصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان إلى ١,٥ مليون لاجئ بنهاية ٢٠١٥

وتستضيف تركيا، جار سوريا الأكبر من حيث عدد السكان، ما يقدر ب ١,٦ مليون سوري (منهم مليون واحد مسجلون كلاجئين) موزعين على المناطق الحضرية و ٢٢ مخيماً. ولكن وصلت تلك المخيمات إلى طاقتها الاستيعابية القصوى، تاركةً الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين خارج مخيمات اللاجئين تلك مع اضطرارهم لتدبير أمور بأنفسهم. ويُتوقع أن يرتفع عدد السوريين في تركيا إلى ١,٧ مليون بنهاية ٢٠١٥. وهناك تحديات للاستجابة لحاجات قطاع التعليم حيث تشير التقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من الأطفال السوريين البالغ عددهم ٥٥٠ ألف غير ملتحقين بالتعليم، وفي قطاع الصحة حيث أفادت العيادات عن زيادة بنسبة ٤٠-٣٠ بالمائة في عبء المرضى الذين تستقبلهم.



ويذكر أن خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز أكد على دعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين في الدول المجاورة لوطنهم. كما أن المملكة استقبلت منذ اندلاع الأزمة ما يقارب المليونين ونصف المليون مواطن سوري .

الاثار الجانبية للاجئين السوريين علي اقتصاد الدول المضيفة

وعند تناول الاثار الجانبية للاجئين السوريين علي اقتصاد الدول المضيفة فلا شك أنها أدت الى زيادة العبء الاقتصادي علي هذه الدول ، مثل العبء الناتج عن الخدمات التعليمية و الصحية وقلة جودة الخدمات الاساسية حيث انه يتم تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الي اللاجئين مجانا. ايضا السعة الاستيعابية للمدارس غير كافية لاستقبال طلبة جدد. ويتم تاجير مباني جديد من اجل توسيع مساحات المدارس ، تم تغيير نظام المدارس بدلا ماكان فترة صباحية فقط اصبح هناك فترتين صباحية ومساءلية. وهذا ما ادي الي تخصيص ميزانية اضافية للمدارس. كما ارتفعت اسعار الايجارات لتصل الي ثلاث اضعاف سعرها المتعارف عليه في بعض الأحيان كما في الأردن. أيضا الضغط على اسواق العمل موافقة السوريين علي العمل بسعر أقل مما ادي الي اكتساحهم أسواق العمل وهذا ما اثر علي المواطنين المحليين حيث ادي هذا الي الحد من فرص عملهم وسحب الموجود منها ومنحها للسوريين. مما ادي الي ازدياد حدة ردة فعل الاهالي المحليين كما في الأردن وتركيا ولبنان. وايضا ازداد العبء علي المدرسين بازدياد اعداد الطلاب اثر هذا بشكل سلبي علي الجودة التعليمية. ولا يمكننا القول بان جودة التعليم المقدم بالخيمات جيدة. ووفقا للملاحظات الماخوذة علي التعليم بالمخيمات يمكننا القول بان هناك مشاكل تواجه التعليم داخل المخيمات مثل مسالة الحضور والغياب وكذلك من حيث الجودة التعليمية.

ففي حين يواجه اللاجئون تحديات ضخمة، ولديهم احتياجات إنسانية جدية يتعين تلبيتها، فإن البلدان المضيفة هي الأخرى تحمل على عاتقها عبء الأزمة، وهي في حاجة إلى المساندة، وخاصة في ظل أزمة طال أمدها، وإقامة اللاجئين في مجتمعات محلية مضيفة بدلاً من المخيمات.

اللاجئون السوريون كنسبة مئوية من السكان	اللاجئين السوريين		السكان	الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد	البلد
الدول المضيفة الرئيسية					
26.30	1,174,914		4,467,390	17,390	لبنان
9.80	632,905		6,459,000	11,660	الأردن
2.14	1,600,000		74,932,641	18,760	تركيا
0.67	225,373		33,417,476	15,220	العراق
0.17	142,543		82,056,378	10,850	مصر

تدفق اللاجئين السوريين والأثر الكلي للصراعات المستمرة في سوريا والعراق يضعان عبئاً كبيراً على الأنظمة المحلية والهياكل الاجتماعية في تركيا، ويفاقمان أوجه الضعف القائمة بين المجتمعات المحلية المضيفة. وفي الوقت نفسه، التزاحم الذي يتم الإبلاغ عنه بشكل واسع في أسواق العمل المحلية بسبب تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من سوريا زاد بدرجة هائلة المنافسة داخل المعروض من الأيدي العاملة، ولا سيما بالنسبة للمناطق الأشد فقراً والحدودية. تمخض الصراع عن تجارة غير رسمية عبر الحدود، مما أسفر عن أوضاع مشوهة في السوق المحلية وضغط إضافي على التجار والصناع المحليين. مثل هذه الضغوط على سوق العمل، والموارد المحلية المحدودة، والخدمات الأساسية، تزيد حدة التوترات بين كلتا الفئتين، وذلك كما يتجلى في العدد المتزايد من الحوادث وتفكك التماسك الاجتماعي. ومن هنا فإن سبل كسب العيش للاجئين السوريين غير ساكني المخيمات وللمجتمعات المحلية المضيفة ستحتاج إلى التصدي لها بشكل أقوى من خلال تدخلات قصيرة المدى لتوفير الحاجات الأساسية والخدمات الضرورية التي تستهدف في المقام الأول اللاجئين السوريين ومن خلال التدخلات متوسطة إلى طويلة المدى التي تزيد القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها لدى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

وبالرغم من عمليات تشجيع اللاجئين على العيش بالمخيمات إلا ان هناك عدد كبير منهم يرجح العيش بالمدن. بالإضافة الي ان السوريين سيعيشون لفترات اطول في البلاد التي نزحوا اليها. وبناءا علي هذان العنصرين يجب اعداد دراسات وابحاث تهدف الي تسهيل عملية تأقلم وانسجام اللاجئين مع الاهالي المحليين. فلا يمكن انكار الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي ادت الي غضب الشعب المحلي في الدول المضيفة من تواجد السوريين فيها مثل ارتفاع اسعار الإيجارات في المدن التي يعيش فيها اللاجئين،

وانخفاض عمالة القوى العاملة، ظهور تعدد الزوجات، ظهور زيادة واضحة في مجال الأعمال المنافية للآداب وغيرها.

معاونة اللاجئين السوريين

ويتعرض اللاجئين السوريين الى انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان منذ البدء برحلة اللجوء حتى الوصول الى المخيم او المكان الذي يلجؤوا اليه. والمطلوب هو احترام حقوق اللاجئين السوريين، التي تتلخص في توفير الحماية من الإعادة القسرية إلى سورية حيث سيتعرضون فيه لخطر الاضطهاد أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذا ما يعرف بمبدأ (عدم الإعادة القسرية) الذي يعتبر الأساس الذي بني عليه قانون اللاجئين. كما تتضمن حقوق اللاجئين الحماية من التمييز، والحق في العمل والسكن والتعليم، والحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة، والحق في حرية التنقل، والحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق سفر.

اللاجئون السوريون في الأغلب، مفجوعون هاربون من القتل والاعتقال والإبادة ، يحملون صدماتهم ومشاكلهم واحتياجات كثيرة بدءاً من الطعام والشراب والمأوى والملبس، إلى الأمان والحماية والاستقرار، وانتهاءً بالتعليم والثقافة والتربية. والأهم إحساسهم بالخوف والحاجة الى الحماية. أنهم يحتاجون لدعم يومي كبير، خصوصا في وجود الجرحى والمصابين، وفي افتقارهم إلى الظروف السليمة للغذاء والصحة.

ان الشروط الحياتية للسوريين المقيمين بالمخيمات وخارجها سيئة جدا، كما أنهم يعيشون تحت ظروف صعبة في منازل يستاجرونها ويتكسب بها اعداد كبيرة منهم. وبالنسبة للذين انفقوا ما احضره معهم من نقود، فبالرغم من أنهم حصلوا على اعمال تعينهم على توفير احتياجاتهم الاساسية، الا ان الاجر الذي يحصلون عليه قليل للغاية مقارنة بالاجور السائدة في السوق، وهذا ما يعني استغلالهم مما يجعلهم لا يلبون احتياجاتهم الا بصعوبة قصوى. وقد كشفت دراسةً مشتركة أجرتها منظمة العمل الدولية مع مؤسسة فافو عن أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني أن العمال السوريين على استعداد لقبول أجورٍ أدنى وظروف عملٍ أقسى مقارنةً بنظرائهم الأردنيين، وأنهم ينافسون الأردنيين في بعض القطاعات ويؤدون إلى زيادة عدد العمال في القطاع غير المنظم. وأظهر تقرير مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنية بشؤون اللاجئين السوريين في لبنان أن ٥٥ بالمئة من اللاجئين يعيشون في ظل ظروف غير آمنة ويتوزعون بين مراتب للسيارات أو مستودعات أو محلات تجارية أو مخيمات عشوائية.

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات تعرض اللاجئين في مصر للاعتداءات اللفظية والتهديدات والتحريرض على العنف ضدهم في وسائل الإعلام الوطنية ومن شخصيات عامة، وفي بعض الحالات

الترحيل إلى سوريا. ولقد حاول الكثير من اللاجئيين الفارين من سورية مغادرة الأراضي المصرية بشكل غير شرعي عبر الرحلة البحرية الخطرة بالقوارب انطلاقاً من مصر إلى أوروبا. ولقد جعلهم هذا الأمر فريسة سهلة للمهربين والاعتقال والحجز على أيدي السلطات المصرية.

وقد حاول الآلاف منهم الوصول إلى أوروبا عبر المخاطرة بحياتهم في عبور طرق برية أو بحرية بعد أن دفعوا كل ما يملكون من مدخرات للمهربين. وقد فشل عدد كبير منهم في الوصول. أما الذين نجحوا في ذلك، فهم يواجهون عداءاً متزايداً ويُنظر إليهم كلاجئين على أنهم يشكلون جزءاً من المخاوف الأمنية في جو من الهلع المتزايد.

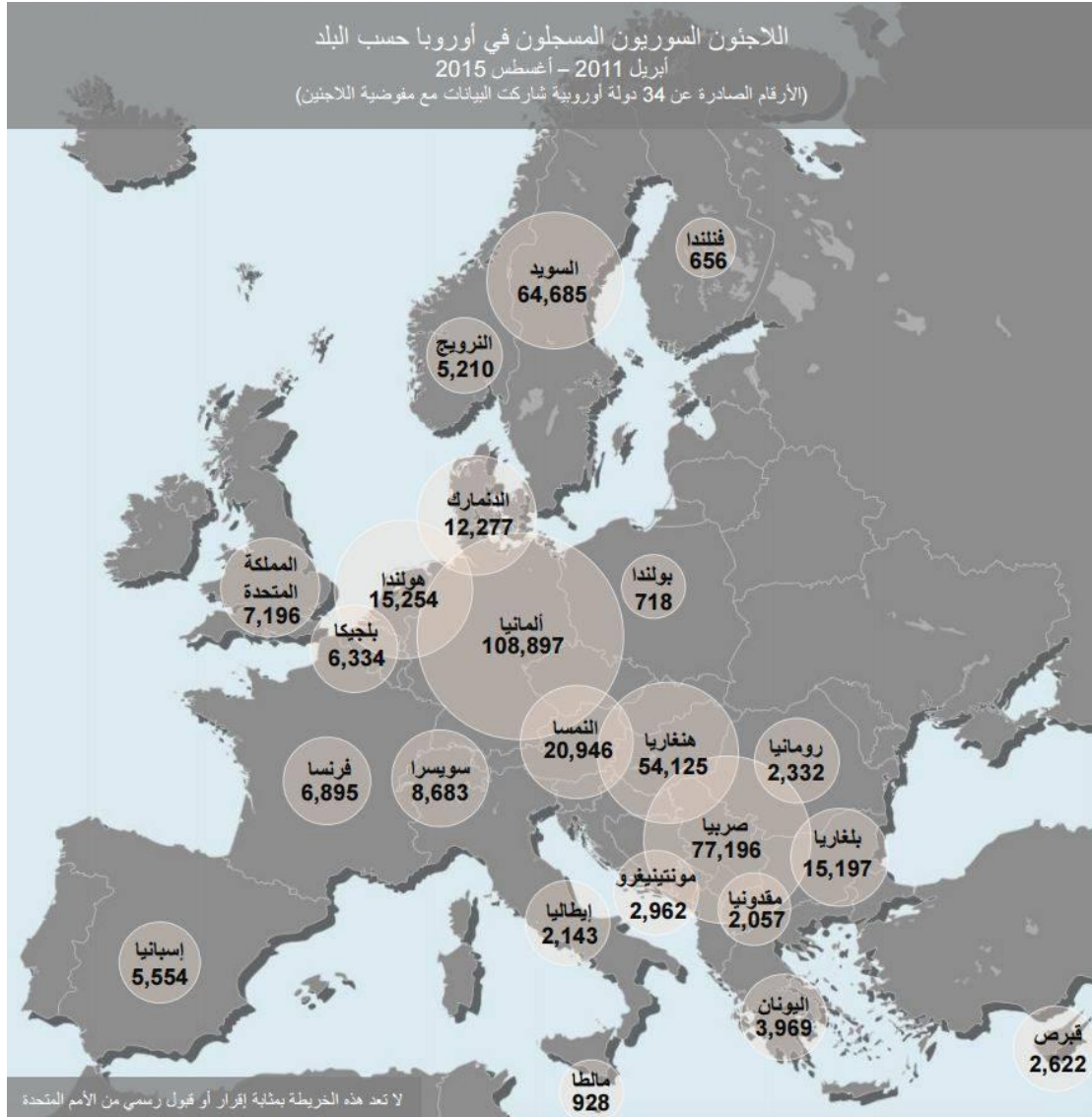
وقد أسفر الصراع في سوريا عن معاناة بالغة للأولاد والبنات السوريين من جميع الأعمار، سواء جسدياً أو نفسياً. وهناك أطفال تعرضوا للإصابة أو القتل بطلقات القناصة أو الصواريخ أو القذائف أو تساقط الحطام عليهم. وقد مروا بتجربة الصراع والدمار والعنف بصورة مباشرة. ويمكن أن تستمر تلك الآثار النفسية المترتبة على مثل تلك التجارب المروعة لفترة طويلة، بما يضر بقدراتهم ومهاراتهم الاجتماعية.

وفي كلٍّ من الأردن ولبنان، يعمل أطفال صغار تصل أعمارهم إلى سبع سنوات لساعات طويلة مقابل أجر ضئيل، وفي بعض الأحيان في ظروف يتعرضون فيها للخطر والاستغلال. ورغم أن بعض الفتيات يعملن، بصورة خاصة في الأعمال الزراعية والمنزلية، إلا أن الأولاد يشكلون غالبية الأطفال العاملين. وتُعدّ الضرورة المالية الأساس تماماً لجميع حالات عمل الأطفال. وفي بعض العائلات، لا يستطيع الآباء إيجاد عمل، ولا يكسبون ما يكفي لدعم عائلاتهم، أو يكونون غير قادرين على العمل لعوائق جسدية أو قانونية أو ثقافية. ويقع عبء هائل على عاتق الأطفال العاملين. فالبعض يتعرض لإساءة المعاملة في محل العمل أو للقيام بأنشطة غير مشروعة أو يقعون في مشكلات تتعارض مع القانون.

وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أكثر من ٢,٤ مليون طفل داخل سوريا خارج المدارس. ومن بين اللاجئين، فإن نصف الأطفال تقريباً لا يحصلون على التعليم في المنفى. وفي لبنان، يفوق عدد اللاجئين الذين هم في سن المدرسة القدرة الاستيعابية للمدارس الرسمية كافة في البلاد، وهناك ٢٠ في المئة فقط من الأطفال السوريين يرتادون المدارس. ويمكن رؤية أرقام مشابهة في صفوف اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات في تركيا والأردن.

أسباب تحرك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بداية أكتوبر الحالي أن عدد طالبي اللجوء السوريين في أوروبا منذ بداية الحرب في البلاد بلغ ٤٢٨,٧٣٥ مشيرة إلى أن ألمانيا وصربيا تستضيفان ٤٣ بالمئة منهم. وأشارت المفوضية الى أن عدد السوريين المسجلين في دول البلقان الغربية تجاوز ٢٠ ألفاً في العام الحالي.



ووفقاً للمراقبة المستمرة والتقييمات والدراسات ومناقشات مجموعات التركيز والتفاعل اليومي مع اللاجئين في الأردن ولبنان ومصر والعراق، حددت المفوضية سبعة عوامل رئيسية تسببت بالتدفقات الأخيرة.

١- فقدان الأمل: مع دخول الأزمة السورية عامها الخامس وعدم وجود أي مؤشرات على وجود حل لها، يفقد الكثير من اللاجئين الأمل. وتفاقم مشاعر الحيرة بشأن المستقبل الظروف اليائسة لتغذي الشعور باليأس والقنوط.

٢- غلاء المعيشة/تزايد الفقر: يذكر اللاجئون في لبنان غلاء المعيشة كإحدى العوامل التي يقررون بناءً عليها ما إذا كانوا سيبقون أو يغادرون. ويقول اللاجئون في مصر بأن تسديد الإيجارات وإدارة معدلات المديونية المرتفعة وتلبية الاحتياجات الأساسية تزداد صعوبة. وفي الأردن، فإن عدم قدرة الأشخاص على إعالة أسرهم كان هو السبب الأكثر شيوعاً الذي ذكره اللاجئون الذين يعرفون أشخاصاً غادروا البلاد. واعتُبر التأثير التراكمي لأربعة أعوام في المنفى وتقييد الحصول على وظائف قانونية ضاراً أيضاً. وفي حالات عديدة، تم استنزاف المدخرات منذ وقت طويل وبيعت الممتلكات الثمينة ويعيش لاجئون كثيرون في المنطقة في ظروف يائسة ويصارعون لتسديد الإيجار وإعالة أسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

٣- فرص محدودة لكسب العيش: يكافح لاجئون عديدون ممن لا يستطيعون العمل لكسب العيش. وقد ذكر نقص فرص كسب العيش أو الوصول إلى سوق العمل الرسمي كمشكلة من قبل اللاجئين في لبنان ومصر والأردن. ويقول اللاجئون السوريون في العراق أن العدد الكبير للأشخاص النازحين داخلياً زاد المنافسة على الوظائف في منطقة كردستان العراق. وفي هذه الأثناء تراجع العمل في مواقع البناء في المنطقة مع انخفاض أسعار النفط. ويدفع عدم الحصول على العمل القانوني للاجئين الذين يصارعون يائسين لإعالة أنفسهم إلى اللجوء إلى الوظائف غير الرسمية - مخاطرين بالتعرض للاستغلال والعمل في ظروف غير آمنة أو عدم قبض رواتبهم من أرباب عمل مجردين من الضمير. ويواجه بعض اللاجئين العقوبات، في حال تم اكتشاف عملهم بصورة غير شرعية، فيعادون إلى المخيم مثلاً كما يحدث في الأردن. وبموجب الأنظمة الجديدة في لبنان، يتعين على اللاجئين توقيع تعهد بعدم العمل عند تجديد إقامتهم.

٤- تراجع المساعدات: تواجه برامج المساعدة للاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة نقصاً دائماً في التمويل. فخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم الحالية لعام ٢٠١٥ ممولة بنسبة ٤١% فقط الأمر الذي تسبب بتخفيض المساعدات الغذائية لآلاف اللاجئين، بينما يتعين على من يحصلون عليها العيش على دخل مقداره ٠,٤٥-٠,٥٠ دولاراً أميركياً في اليوم. وقال لاجئون عديدون في الأردن للمفوضية أن تخفيض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي كانت العامل الأخير الذي دفعهم إلى اتخاذ قرار بمغادرة البلاد. ولا يحصل عشرات الآلاف على فرصة الحصول على المساعدات النقدية فيغرقون في الديون. نتيجةً لذلك، يلجأ الناس إلى استراتيجيات تعامل سلبية - بما في ذلك التسول وعمالة الأطفال والمديونية. وذكر اللاجئون في العراق والأردن ولبنان ومصر تراجع المساعدات الإنسانية كسبب لليأس وكعامل دافع للتحركات إلى مناطق أخرى. وفي الأردن، تسبب عجز التمويل بعدم تمكن اللاجئين من الوصول المجاني إلى الرعاية الصحية. نتيجةً لذلك، يعيش

٥٨,٣ في المئة من البالغين الذين يعانون من أمراض مزمنة دون أدوية أو خدمات صحية، وقد ارتفعت هذه النسبة من ٢٣ في المئة في العام ٢٠١٤. وثمة أيضاً تراجع واضح في إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الشفائية والوقائية.

٥- صعوبات تجديد الإقامة القانونية: في لبنان، صعبت الأنظمة الجديدة المتعلقة باللاجئين السوريين على السوريين الحصول على اللجوء وأدت إلى ارتفاع عدد السوريين العابرين من لبنان إلى تركيا. ويتعين على اللاجئين المتواجدين في البلاد دفع مبلغ ٢٠٠ دولار أميركي سنوياً لتجديد إقامتهم كما يتعين عليهم توقيع تعهد بعدم العمل وتقديم عقد إيجار مصدق. ويخشى لاجئون عديدون من التوقيف أو الاحتجاز ويشعرون بالضعف بسبب تأشيرات الإقامة المنتهية الصلاحية. وفي الأردن، طرح عملية تحقق خاصة باللاجئين الحضريين أطلقتها السلطات في فبراير/شباط بهدف ضمان حصول جميع السوريين المقيمين خارج المخيمات على مستند هوية جديد للاستفادة من الخدمات، عدداً من التحديات. وقد تشكلت تكلفة الحصول على شهادة صحية (٣٠ ديناراً أردنياً/٤٢ دولاراً أميركياً لمن تتخطى أعمارهم ١٢ عاماً) كجزء من هذه العملية عاملاً مانعاً.

٦- ندرة فرص التعليم: ذكرت فرص التعليم المحدودة كمشكلة بالنسبة إلى اللاجئين في الأردن ومصر ولبنان والعراق. ويُعتبر التعليم ذا قيمة كبيرة بالنسبة إلى السوريين الذين كانوا يحصلون عليه مجاناً في بلادهم قبل الحرب. وللظروف التي تزداد صعوبة والتي يواجهها اللاجئون في المنفى تأثير مدمر على تعليمهم. ففي الأردن، يترك حوالي ٢٠ في المئة من الأطفال المدرسة للعمل وفي بعض الحالات، تُجبر الفتيات على الزواج المبكر. ولا يحصل حوالي ٩٠,٠٠٠ سوري في سنّ الدراسة على التعليم الرسمي، ويحصل ٣٠,٠٠٠ شخص من هؤلاء على التعليم غير الرسمي فيما يفوت الباقيون تعليمهم. وفي لبنان، حيث التعليم مجاني للسوريين بموجب نظام بدوامين، يعاني الكثير من الأطفال للحضور أو يجدون صعوبة في المنهاج الجديد ويعملون في الوقت نفسه لإعالة أسرهم. وفي حين أن وزارة التعليم رفعت بنسبة ١٠٠% عدد الأماكن المخصصة للأطفال السوريين (أي ٢٠٠,٠٠٠ مكان للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦) لن يتمكن ٢٠٠,٠٠٠ طفل سوري آخر من الذهاب إلى المدرسة هذا العام. وفي أنحاء المنطقة، يفوت الشباب السوريون التعليم العالي ويفقدون بذلك أملهم بالمستقبل.

٧- الشعور بعدم الأمان في العراق: قال غالبية النازحين العراقيين الذين تكلمت معهم المفوضية والذين كانوا متجهين إلى خارج العراق بأنهم لا يشعرون بالأمان في البلاد. وقال أشخاص عديدون من الأقليات للمفوضية بأنهم يرون في الهجرة مفتاحاً لأمنهم.

وقد أظهرت الأزمة دول الاتحاد الأوروبي عاجزةً أمام أكبر تحدٍ واجهها منذ تسعينيات القرن الماضي، إبان حرب البلقان وتفكك ما كان يعرف بيوغسلافيا السابقة، في ذلك الحين، وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام موجات بشرية هائلة تخترق حدود بلدانها التي لم تكن بعد قد انخرطت في نظام الحدود المفتوحة، وها هي اليوم تواجه أزمة إنسانية أكثر تعقيداً، حيث يشكل اللاجئون السوريون الغالبية العظمى من اللاجئين الوافدين إلى البلدان الأوروبية.

وقد أكد كبار المسؤولين الأوروبيين في العديد من المناسبات على العواقب الوخيمة المحتملة التي قد تعود على أوروبا ذاتها في حال لم يتم التوصل إلى حل سياسي مناسب في أقرب الآجال، وذلك سواء من جراء تدفق المزيد من اللاجئين أو تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها أو حتى عن طريق العمليات الإرهابية التي قد يقوم بتنفيذها بعض المتطرفون داخل أوروبا. ولكن رغم خطورة الموقف، عجز الاتحاد الأوروبي عن وضع سياسة متماسكة يمكن بواسطتها إيجاد سبل لحل أية من القضايا المتعلقة بالأزمة السورية.

ومع حادثة غرق الطفل السوري "إيلان الكردي" قبالة السواحل التركية، التي ضربت الإنسانية في مقتل، ووضعت الدول الأوروبية أمام استحقاق أخلاقي وإنساني لا مفر منه، وفي ظل أزمة إنسانية خانقة للاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من المخيمات المدمرة في سوريا والعراق، بدا الحديث عن تكلفة استقبال اللاجئين في البلدان الأوروبية، وعن مدى استعداد تلك الدول لتبعت فتح أراضيها أمام اللاجئين، حديثاً غير ذي جدوى. وأظهرت الأحزاب والشخصيات الرسمية والوزراء في دول كالنمسا وألمانيا والسويد وفرنسا، أظهرت تحولاً واضحاً في مواقفها إزاء أزمة اللاجئين، وشكل التعاطف الشعبي والاستقبال الذي حظي به اللاجئون في الأسبوعين الماضيين في كل من ألمانيا والنمسا، صفة للحركات اليمينية المتطرفة، التي تصدرت المشهد في بداية هذا العام لمنع وصول مزيد من اللاجئين، وذهبت دعواتهم وخطاباتهم العنصرية أدرج الرياح أمام تحرك الضمير الإنساني للمجتمعات الأوروبية. وفي بريطانيا، حاصرت رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، الضغوط الرسمية والشعبية؛ من أجل استقبال الآلاف من اللاجئين السوريين، حيث تعد بريطانيا أقل البلدان الأوروبية استقباليةً للاجئين السوريين، إذ لم تتجاوز أعدادهم سوى ٢٢٠ لاجئاً خلال العام الماضي.

وجوب توافر تنسيق واستجابة عالمية

إن الحجم الضخم لحركة النزوح من سورية ليشير إلى وجوب توافر تنسيق واستجابة عالمية بشكل كبير. فلم يعد من المقبول أن تضطر بلدان الجوار السوري إلى الاستمرار في توفير ملاذ للفارين من النزاع دون حدوث زيادة ملموسة في مستويات التعاون والمساعدات الدولية.

فلم يصل الدعم المالي الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلدان المضيفة الرئيسة ولبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها التي توفر المساعدات للاجئين إلى المستويات المطلوبة لتلبية الاحتياجات التي خلقتها الأزمة. ولم تتلق خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية أكثر من ٥٤ ٪ من احتياجاتها التمويلية على الرغم من كونها البرنامج الإنساني الذي صممه الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين السوريين المتواجدين في دول الجوار وتدعيم البنية التحتية في تلك الدول. وقد أدى النقص في التمويل إلى تقليص حجم المساعدات المالية والغذائية للاجئين وفرض قيود أكبر على توفير خدمات الرعاية الصحية. وفي الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ ، أعلن برنامج الغذاء العالمي عن اضطراره مجبرا إلى تعليق توزيع المساعدات الغذائية على ١,٧ مليون لاجئ سوري جراء أزمة في تمويل أنشطة البرنامج.

على ضوء تلك التحديات يمكن الإشارة إلى أهمية تبني سياسات متنوعة بين قصيرة المدى وطويلة المدى لمعالجة الأزمة وآثارها، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ. الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية؛ لأنه يمثل حلا ناجعا لأزمة اللاجئين السوريين، فهو يعالج جذور الأزمة، لكن من الواضح أن منطق التسوية لا زال غائبا، وليس هناك أفق لحل سياسي ينهي معاناة السوريين ككل، بل ترفد الحرب الأهلية المتصاعدة حركة اللجوء بمزيد من الأرقام، ولكن معالجات جزئية قد تلعب دورا في تخفيف حدة الأزمة لا سيما في الدول المضيفة، ومنها إقامة مناطق عازلة أو مناطق حظر طيران على الحدود وتكون تحت الحماية الدولية، بحيث تكون مراكز لاستقبال النازحين، وكذلك مراكز لعودة اللاجئين الذين يعانون من أوضاع صعبة.

ب. معالجة أزمة التمويل، وتأتي في سياق المهام العاجلة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى الدول المعنية، وذلك حتى تتمكن الدول المضيفة من تحمل الأعباء المتزايدة لحركة اللجوء المتصاعدة والتي تبدو بلا أفق قريب لحل. وقد أعلنت الأمم المتحدة مؤخرا أن هناك حاجة لتوفير أكثر من ملياري دولار، قبل نهاية عام ٢٠١٥، من أجل تلبية الضرورات الملحة للاجئين السوريين، وأن المبالغ المتاحة لهذا الغرض لا تغطي أكثر من ٣٠ ٪، الأمر الذي يعني أن المعاناة ستبقى على حالها، وربما تزداد وطأة. وكانت الأمم المتحدة قد دعت الجهات المانحة لتمويل برنامج إغاثي للاجئين السوريين بقيمة ٣,٧٤ مليار دولار، ينفذ في دول الجوار الأربع ومصر، خلال العام ٢٠١٤، لكنها لم تحصل حتى يوليو ٢٠١٥ سوى على نحو ١,١ مليار دولار.

ج. تحسين شروط المعيشة في دول الاستقبال، وتخفيف حدة الإجراءات من جانب بعض الدول لاستقبال مزيد من اللاجئين، وذلك يهدف إلى رفع المعاناة عن اللاجئين أولاً، وتخفيف العبء عن الدول الرئيسية المستضيفة، فمن غير المعقول استقبال ٥ دول فقط لأكثر من أربع ملايين لاجئ، فتقاسم الأعباء أطار مهم لمنع انفجار الأوضاع داخل الدول المضيفة.

وأخيراً إن الأزمة السورية تشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن بالمنطقة، فضلاً عن النظم الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المجاورة. إن النهج الإنمائي المستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والذي يستهدف استعادة ومساندة سبل كسب العيش والاستقرار داخل سوريا والمنطقة الفرعية، يمثل أكبر أمل في وضع نهاية لمعاناة الملايين. فهو لن يستجيب على نحو أفضل لطموحات التنمية البشرية لدى الأفراد المتضررين فحسب، بل سيساهم أيضاً في استدامة الاستجابة، وتخفيف آثار التدهور الاقتصادي، وتعزيز استدامة المؤسسات، واستباق الصدمات المستقبلية واتقائها. ومشكلة اللاجئين ليست مشكلة سوريا والشرق الأوسط فقط. بل هي مشكلة تستدعي تدخل العالم اجمع. حيث ان المأساة الانسانية التي يتعرض لها السوريون بسبب اضطرارهم الي الهجرة تعد مشكلة تواجه العالم اجمع. فالهجرة الجماعية والمأساة الانسانية وصلت الي مرحلة تشكل خطراً علي امن واستقرار المنطقة والنظام العالمي. وفي هذا الإطار فان التفكير بان حل الازمة السورية يكمن في دعم دول الجوار فقط سيؤدي الي تفاقم الازمة، حيث انه يجب علي اعضاء النظام الدولي ايضا ان يقوموا بدورهم في ايجاد حل للازمة السورية. ويجب تقديم الدعم الي دول الجوار التي تاترت بشكل كبير نتيجة نشوب الازمة السورية.

وأن أي سياسة للتعامل مع اللاجئين ولا تنوي دمجهم لابد أن تراعي تشريعا يجسد هدفين: الأول الحد من التفاعلات الصراعية في المجتمع بين اللاجئين والمواطنين وهذا لن يتحقق إلا بضمان الكرامة الشخصية للاجئين الشرعيين من خلال منحهم الحقوق الكاملة للاجئ حتى يخرج من البلاد والثاني هو إعطاء اللاجئ غير الشرعي الحقوق الأساسية التي لا تهدر آدميته كإنسان.

أما الأمر الثاني الذي يجب مراعاته هو أن اختيار الدول المضيفة لسياسة الدمج المحلي للاجئين له شروطه القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى توفير كافة الفرص التي تتيح الحياة الكريمة للاجئين في سياق اقتصادي يسمح لهم بالاعتماد علي أنفسهم وإطار قانوني متكامل وإطار ثقافي يقبل التنوع، كما يتمثل بعض من هذه الشروط في تبني الحكومة المضيفة لهذه السياسة وجود إطار كفء وفعال وعادل للتعاون بين الدول المضيفة ودول الشمال تمهيدا لهجرتهم إلي البلد الثالث وفقا لخطط المفوضية.

المراجع:

١. اويتون اورخان، وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع-النتائج-المقترحات، تقرير اورسام رقم : ١٨٩، انقرة - تركيا - اورسام (مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية)- ابريل ٢٠١٤
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء القدرة على مواجهة الأزمات: استجابة لأزمة السورية، ٢٠١٥
٣. خالد واصف الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني،مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشرين ثاني ٢٠١٢
٤. المركز السوري لبحوث السياسات، الاغتراب والعنف: سورية،تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام ٢٠١٤ دمشق - سورية، آذار ٢٠١٥
٥. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مستقبل سوريا أزمة الأطفال اللاجئين، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣
٦. منظمة العفو الدولية ،حدهم في البرد والعراء :اللاجئون السوريون وقد تحلى عنهم المجتمع الدولي، الطبعة الأولى ٢٠١٤
٧. منظمة العمل الدولية ، تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم، ٢٠١٤.
http://www.ilo.org/beirut/WCMS_240132/lang--ar/index.htm
٨. منظمة العمل الدولية ،آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني، ٢٠١٥.
http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_368620/lang--ar/index.htm
٩. <http://www.unhcr-arabic.org/560b8c356.html>
١٠. محمود حمدي أبوالقاسم، ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار، متاح في :
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3421:2015-08-02-13-33-44&catid=593&Itemid=172
١١. <http://giem.info/article/details/ID/817#.VkBT9DDQ>

W1s